مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة باسندوة

إقرار مشروع قانون الصيدلة والدواء

تشكيل لجنة وزارية لإعداد مشروع لإنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة مشروع قانون الصيدلة والـدواء.. ووجه وزراء الشؤون القانونية والصحة العامة والسكان والدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدار القانون.

ويشتمل مشروع القانون المقدم من وزير الصحة العامة والسكان على 93 مادة موزعة على سبعة أبواب تتضمن التسمية والتعاريف والأهداف والدواء والصيدلة، والمواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلامة الكيميائية، اضافة الى الرقابة والتفتيش الصيدلاني والعقوبات وأحكام ختامية.

ويهدف مشروع القانون الى ضمان سلامة جودة وفعالية ومأمونية الدواء وأي مواد أخرى منصوص عليها في هذا القانون وإحكام الرقابة على عمليات تصنيعها وإنتاجها واستيرادها وتصديرها وتداولها، وكذا حماية المجتمع من الأضرار والأخطار والآثار السلبية الناجمة عن الأدوية المغشوشة والمهربة والمواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسموم والإتجار العشوائي والوصف والصرف والاستخدام الذاتي غير المرشد للدواء، إضافة إلى تنظيم مزاولة مهنة الصيدلة وأسس وقواعد إنشاء وفتح واستغلال وإدارة المنشآت الصيدلانية وإحكام الرقابة عليها.

ولفتت المذكرة التفسيرية لمشروع القانون الى ان القطاع الصيدلانـي يعتبر جزءاً لا يتجزأ مـن القطاع الصحي حيث تنعكس الخدمات الصيدلانية بصورة مباشـرة على صحة المواطن فالدواء يمثل النصف الاخر من الصحة.. مشيرة الى ما نلاحظه اليوم من تنامي العديد من الظواهر السلبية من فتح عشوائي للمنشآت الصيدلانية وازدياد عدد الدخلاء على المهنة الطبية وظاهرتي التهريـب وتزوير الادوية وزيادة مستخدمي الادوية المخدرة والاستخدام الذاتي غير المرشد للدواء وذلك بسـبب غياب التشـريعات المنظمـة لمزاولة مهنة الصيدلـة بما يكفل حماية المجتمع من الممارسـات غير السليمة.

وأكدت اهمية اصدار هذا التشريع الذي من خلاله يمكن تنظيم مزاولة مهنة الصيدلة وتحديد الشروط والضوابط الخاصة بتسجيل واستيراد وتصنيع الادوية والشروط اللازمة لفتح وادارة المنشآت الصيدلانية، اضافة الى حماية المجتمع من الاضرار والاخطاء والآثار السـلبية الناجمة عن الادوية المغشوشة والمهربة والمواد المخدرة والمؤثرات العقلية، والحد من تجارة الادوية المهربة والمزورة التي كانت السبب في انتشار العديد من الامراض كالفشل الكلوي والسرطان وامراض الكبد.

وناقش مجلس الوزراء التقرير المقدم من وزيرة حقوق الانسان بشـأن الاطار المؤسسـي والقانوني لانشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الانسان والاجراءات المطلوبة لإنشاء هذه الهيئة.

ووافق المجلس على تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزيرة حقوق الانسـان وعضوية وزراء العدل والشـئون القانونية والخدمة المدنية والتامينات ووزيـر الدولة عضو المجلس حسن شرف الدين تتولى اعداد مشروع قانون لانشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الانسان.

وخول المجلس اللجنة بتشـكيل فريق فني لمساعدتها في انجاز مهمتها على ان يشمل الفريق الفني ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة.

ويعد انشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الانسان كاجراء تنفيـذي لتنفيذ توصيـات مجلس حقوق الانسـان بجنيف وتوصياته بانشـاء هذه الهيئة وفق مبـادئ باريس، وكذا توصية اللجنة المعنية المنبثقة عن مناقشـة تقرير اليمن في مايـو 2011م بالتزاماتها في تنفيذ بنود العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي نصت في مادته الاولى على انشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الانسـان، اضافة الى قرار مجلس حقوق الانسـان للعام 2011م بهذا الخصوص.

ويأتي اهمية انشاء هذه الهيئة المستقلة لحقوق الانسان كون اليمن مصـادق على ما يقـارب 60 اتفاقية في مجال حقوق الانسان، وملزم بتنفيذ مواد ونصوص تلك الاتفاقيات عبر اتخاذ الاجراءات والتدابير التشـريعية منها والسياسية والادارية وغيرها من الاجراءات الواجب اتخاذها، بما يكفل تعزيز وحماية حقوق الانسان.

وأحـال مجلس الوزراء مشـروعاً بشـان تعديلات قانون صندوق رعايـة وتاهيـل المعاقين رقم 2 لسـنة 2002م الى لجنة من وزارات الشـئون الاجتماعية والعمل والمالية والصناعة والتجارة والاتصالات وتقنية المعلومات والشئون القانونيـة والدفـاع والداخليـة لدراسـة هـذه التعديلات ومراجعتهـا والرفع الى المجلـس بنتائج ذلك للمناقشـة واتخاذ ما يلزم.

وتركز التعديلات المقترحة والمقدمة من وزيرة الشئون الاجتماعيـة والعمل على تعديـل المادتين 4 و22 واضافة المادة 24 الـى قانون صنـدوق رعاية وتاهيـل المعاقين رقم 2 لعام 2002م، وذلك باتجاه توسـيع الموارد المالية للصندوق بهدف مواكبة الزيادة الكبيرة في عدد المعاقين المسـتفيدين من خدمـات الصندوق الصحيـة والتاهيلية والتعليميـة والانشـطة والبرامج والمشـاريع التي يمولها على الصعيدين الفردي والمؤسسي، وبما من شانه تخفيف المعاناة عن الاشخاص ذوي الاعاقة.

واستمع مجلس الوزراء إلى تقرير وزيري الدفاع والداخلية عن الأوضاع الأمنية ومستجداتها على مستوى الجمهورية، بما في ذلك البطولات التي يجترحها رجال القوات المسلحة والأمن بمساندة من اللجان الشعبية لتطهير باقي مديريات محافظـة أبين مـن عناصـر تنظيـم القاعـدة الإرهابي، والضربات الموجعة التي وجهوها خلال الأيام الماضية وما تم إحرازه مـن تقدم على صعيد تطهيـر عدد من مناطق المحافظـة من تلـك العناصـر الإجرامية ، بعـد مواجهات استبسل فيها رجال اللجان الشعبية الأبطال و أفراد القوات المسلحة والأمن الذين كبدوا تلك العناصر الإرهابية خسائر فادحة.

وتطرق التقرير إلى النجاحات الميدانية التي حققتها لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن الاستقرار في إزالة وإخلاء ما تبقى من المتاريس والسواتر الترابية والحواجز والموانع في شوارع وأحياء أمانة العاصمة، وإنهاء المظاهر المسلحة، وكذا الجهود التي تقوم بهـا وزارتا الدفاع والداخلية لإزالة كافة التوتـرات التي خلفتهـا الأحداث الماضيـة ومواجهة الأعمال الإرهابية والتخريبيـة باتجاه تكريس أجواء الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي، والخطط التنفيذية لتحقيق ذلك في الفترة الراهنة والقادمة.

وقـدر المجلـس عاليـا التضحيـات الجسـيمة والصمود البطولي والمواقف الوطنية المشرفة للجان الشعبية وشباب مديرية لودر بمحافظة أبين والشـخصيات الاجتماعية من الرجال والنساء لوقوفهم سدا منيعا أمام العناصر الإرهابية لتنظيم القاعدة التي تهوى القتـل والتدمير وتعكير صفو الأمن والاستقرار، وتطهير المديرية من وجودهم الإجرامي، مشيدا بوقوف أبناء مديريات مودية والوضيع وأبناء محافظة البيضاء والمنطقة الوسـطى إلى جانـب إخوانهم في لودر ومساندتهم على دحر تلك العناصر الإجرامية، وما اجترحوه إلـى جانب رجال القـوات المسـلحة والأمـن الميامين من انتصارات بطولية في اتجاه القضـاء على تنظيم القاعدة الإرهابي وتطهير جميع أجزاء محافظة أبين من فلولهم.

ونوه بما يبذله محافظ أبين جمال ناصر العاقل من جهود لتعزيز التلاحم الشـعبي والرسـمي انطلاقا مـن الواجب الوطني والمسـئولية التكاملية للجميع لاسـتكمال تطهير بقية مديريـات المحافظة مـن عصابات تنظيـم القاعدة الإرهابي.

ووجه مجلس الوزراء بسـرعة إعادة محطة كهرباء لودر التـي دمرتهـا العناصـر الإرهابيـة لتنظيـم القاعدة في اسرع وقت ممكن، ورعاية اسـر الشهداء ومعالجة الجرحى والمصابين وتقديم كل الدعم اللازم لعمل المرافق الصحية والمستشفيات بمحافظة أبين.

وأكـد المجلـس اعتبـار كل الضحايا الذين سـقطوا في الأحداث المؤسـفة والمواجهات مع عناصر تنظيم القاعدة الإرهابـي بمحافظـة أبيـن شـهداء الثـورة، مترحما على أرواحهم الطاهرة التي وهبوها في سبيل الوطن والحفاظ على امنه واستقراره.

وثمن مجلس الوزراء النجاحات التي حققتها لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار وما أنجزته في عملها الميدانـي بأمانة العاصمة من تقـدم ملموس على طريق ترسيخ الأمن والاستقرار وتهيئة الظروف الملائمة لتطبيع الأوضاع بشكل كامل، مؤكدا دعمه ومساندته الكاملة لإنجاح كافة الخطط والجهود التي تبذلها لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار ووزارتا الدفاع والداخلية لإعادة وترسيخ دعائم الأمن والاسـتقرار في كافة ربوع الوطن، واجتثاث آفة الإرهاب.

وجـدد التأكيد علـى أن قضية الأمن و الاسـتقرار تحتل الأولوية المطلقة والقصوى لحكومة الوفاق الوطني وسيتم حشـد كافة الإمكانيـات اللازمـة لدعم الجهـود المبذولة لتكريس أجواء الأمن والاستقرار، باعتبار ذلك ركيزة أساسية لإخراج البلد من الأوضـاع الراهنة والانطلاق بها نحو آفاق رحبة مـن البناء والتنمية والنهوض المنشـود.. وحث على تكاتف وتضافر جهـود الجميع لتحقيق الأمن والاسـتقرار باعتباره مسـئولية تضامنيـة تقع على عاتـق كافة أبناء الشـعب اليمني وفي المقدمة الحكومة والقوى السياسية والوطنية.

ووقف مجلس الوزراء أمام الجوانب المتصلة بالإشكاليات المثارة مـن بعض أفـراد القطـاع الخاص التجـاري حول تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات، والتصرفات غير اللائقة من قبل مجموعة من التجـار بأمانة العاصمة الذين حاصروا مبنى مصلحة الضرائب ومنعوا خروج قيادتها وموظفيها.

وشكل المجلس لجنة من وزراء المالية والصناعة والتجارة والشـئون القانونيـة والمغتربين والدولة لشـئون مجلس الـوزراء، بمشـاركة ممثليـن عن اتحـاد الغـرف التجارية الصناعية للتعاون مـع وزارة المالية والقطاع الخاص على إيجاد الحلول التي تكفل تطبيق القانون.

واطلـع مجلس الوزراء على مذكرة وزيـر الإدارة المحلية بشان المبالغ المطلوب اعتمادها لاستكمال بناء المجمعات الحكوميـة المتعثرة وبنـاء مجمعات جديدة على مسـتوى المحافظات والمديريـات.. وأحال المذكرة إلى لجنة وزارية من الإدارة المحليـة والمالية والتخطيـط والتعاون الدولي لدراستها ورفع تقرير بنتائج عملها إلى المجلس.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير الإدارة المحلية بشان خصم نسـبة 30 بالمائة المتأخرة من سنوات سابقة على صناديق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ورعاية النشء والشـباب وصيانة الطرق والجسور والمسـتحقة للوحدات الإدارية.

وكلف بهذا الشأن لجنة وزارية برئاسة وزير الإدارة المحلية وعضوية وزراء المالية والأشـغال العامة والطرق والزراعة والشـباب والرياضة لدراسـة ومراجعـة التقريـر وموافاة المجلس بما يتم التوصل إليه للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

واستعرض مجلس الوزراء التقرير الخاص بمستوى تنفيذ تكليفات الوزراء واللجان الوزارية والصادرة بقرارات وأوامر مجلس الوزراء للفترة من يناير – أبريل 2012م.

وتضمن التقرير المقدم من الأمين العام لمجلس الوزراء عدد اللجان المشكلة بأوامر مجلس الوزراء خلال هذه الفترة واللجان التي قدمت نتائج أعمالها، وتلك التي لم ترفع وفقا للفترات الزمنية المحددة.

واكد المجلس على رؤساء اللجان الوزارية المشكلة بأوامر مجلس الوزراء مراجعة مـا ورد في التقرير وموافاة الأمانة العامـة للمجلس بأية ملاحظات وتقديـم نتائج عملها في المواعيد المحددة في أوامر وقرارات التكليف.

وفيما يتعلـق بفعاليات الوزراء على المسـتوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير التربية والتعليم عن نتائج مشاركته والوفد المرافق له في أعمال بعثة المراجعة المشتركة لتصميم المرحلة الثانية لمشروع تطوير التعليم الأساسي ومراجعة مشاريع وزارة التربية والتعليم القائمة والممولة من البنك الدولي والذي عقد في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من 25 مارس إلى 3 أبريل 2012م.

التأكيد على مساندة جهود اللجنة العسكرية لإنجاح خططها

الإشادة بالصمود البطولي للجان الشعبية في لودر واعتبار الضحايا شهداء الثورة

تشكيل لجنة لإيجاد حل لتطبيق ضريبة المبيعات

اللجنة العليا للانتخابات تستعرض تقارير رؤساء القطاعات

صنعاء / سبأ:

عقدت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء اجتماعاً لها أمس برئاسة رئيس اللجنة القاضي محمد حسين الحكيمي .

وجرى خلال الاجتماع مناقشة واستعراض عدد من التقارير المرفوعة من قبل الإخوة القضاة رؤساء القطاعات وأمين عام اللجنة حول تقييم المهام والأعمال التي أنجزها كل قطاع على حدة خلال الانتخابات الرئاسية المبكرة 2012م .

وأقـر الاجتمـاع تشـكيل المجلـس التأديبي للجنة وفقاً للقانون .

واسـتعرضت اللجنة مذكـرة رئيس قطـاع العلاقـات الخارجيـة القاضـي علي سليمان بشـأن ورشة العمل التي سـتنعقد منتصف شـهر مايـو القادم بعنـوان الانتخابات الرئاسـية المبكرة والدروس المستفادة منها .

وأكدت اللجنة بهذا الخصوص أهمية إشـراك كافـة الشـركاء فـي العملية الانتخابية في أعمال ورشة العمل وعلى وجه الخصـوص ممثلين عـن الأحزاب والتنظيمـات السياسـية ومنظمـات المجتمـع المدنـي والجهـات المانحـة بالإضافـة إلى الجهـات الحكومية ذات العلاقة.

وكانت اللجنة قد اسـتعرضت محضر اجتماعها السابق ووافقت عليه.